

اجتماع ICANN85 مومباي | منتدى المجتمع – تحديثات العمليات التشغيلية للجنة الاستشارية الحكومية واجتماع مع منظمة دعم العناوين السبت، الموافق 7 مارس/آذار 2026 - من الساعة 10:30 حتى الساعة 12:00 بتوقيت الهند القياسي

(JULIA CHARVOLEN)

جوليا تشارفولين:

أهلاً ومرحباً بكم في جلسة المسائل التشغيلية الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية خلال اجتماع ICANN85 المنعقد يوم السبت الموافق 7 مارس/آذار الساعة 10:30 بالتوقيت المحلي. يُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها، وتحكمها معايير السلوك المتوقعة في ICANN، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمشاركة مجتمع ICANN، بالإضافة إلى سياسة ICANN لمناهضة التحرش. خلال الجلسة، لن تُقرأ الأسئلة أو التعليقات إلا إذا قُدمت بالصورة المناسبة في مربع الدردشة بتطبيق Zoom. وستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغة البرتغالية.

إذا أردت التحدث أثناء هذه الجلسة، فيُرجى رفع اليد في غرفة Zoom. ويرجى أن تتذكر أن تذكر اسمك للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة مع تحديد اللغة التي ستحدث بها إذا كنت ستحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية. ونرجو التحدث بوتيرة مناسبة لضمان دقة الترجمة الفورية. والآن، أحيل الكلمة إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، نيكولاس كاباليرو. شكرًا لكم. إليك الكلمة.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك يا جوليا. مرحباً بعودتكم جميعاً. أمل أن تكون قد أتحت لكم الفرصة للاستمتاع بالقهوة والشاي الهندي الرائعين بالمناسبة. فليدعم شاي ممتاز من سريلانكا، على ما أعتقد، أو من الجزء الجنوبي من الهند. إنه شاي رائع على أي حال. إذًا، مرحباً بكم في جلسة التحديثات التشغيلية الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية من مدينة مومباي الجميلة، التي بالمناسبة تُنطق بمومباي باللغة البرتغالية. سأقدم لكم لمحة عامة موجزة للغاية عن جدول أعمال هذه الجلسة.

سنقوم بمراجعة عملية البيان الختامي الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية نظرًا لعدم توفر الوقت لمناقشتها خلال الجلسة العامة الافتتاحية. بعد ذلك مباشرة، سنتحدث عن برنامج التحسين المستمر (الذي يُشار إليه اختصارًا بـ "CIP")، فكما جرت العادة فإن لدينا شغفًا

بالاختصارات، وهي الطريقة التي نعتمدها في ICANN. وكما ذكرت لكم في البداية، سنتناول بعد ذلك انتخابات قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية والعملية الكاملة والآليات الداخلية وما يحدث فعليًا خلف الكواليس.

ونأمل أن تجري أيضًا، مناقشة مثمرة حول مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية في لجنة الترشيح. لذا، دعونا نبدأ الآن. ودون مزيد من الإطالة في هذه المرحلة، أسلم الكلمة إلى زميلي العزيز فابيان، الذي سيأخذنا في جولة عبر العملية الكاملة لمراجعة البيان الختامي للجنة الاستشارية الحكومية وصياغته والمسائل ذات الصلة. فابيان، الكلمة لك.

(FABIEN BETREMIEUX)

فابيان بيتريميو

شكرًا لك يا نيكو. معكم فابيان بيتريميو من فريق الدعم التابع للجنة الاستشارية الحكومية. وسأتولى إجراء الاستعراض المعتاد للعملية، والذي نأمل أن يكون مفيدًا كتذكير للذين مرّوا منكم بهذا الشرح عدة مرات، ومفيدًا أيضًا لمن لم يسبق لهم الاطلاع على هذا الشرح وانضموا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية مؤخرًا.

يُعد بيان اللجنة الاستشارية الحكومية، أحد المخرجات الرئيسية لاجتماع ICANN بالنسبة للجنة. وهو ليس المخرج ولا الناتج الوحيد. فهناك مخرج آخر يتمثل في محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك، نحرص نحن كفريق دعم على تسجيل وقائع الاجتماع في تلك المحاضر. وإذا لم تكونوا على دراية بها، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الاستشارية الحكومية واستعراض محاضر الاجتماعات، حيث ستجدون نوعية المحتوى المتوفر هناك بالإضافة إلى البيان الختامي.

وبالتالي، يُعد البيان الختامي المخرج الرئيسي للاجتماع بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية، حيث يتضمن تقريرًا عن تفاعل اللجنة مع مجموعات المجتمع الأخرى. كما يتضمن إشارات إلى الأنشطة الداخلية الرئيسية التي تمارسها اللجنة مثل انتخابات القيادة. وهنا أيضًا تعبر اللجنة الاستشارية الحكومية عن مواقفها بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة لها. وقد استمعتم إلى كيفية مناقشة هذه المواقف بين اللجنة ومجلس إدارة ICANN. كما أن هذا هو الموضوع الذي تقدّم فيه اللجنة الاستشارية الحكومية، عند الضرورة، مشورة توافقية إلى مجلس إدارة ICANN.

تتم عملية إعداد البيان الختامي عبر ثلاث مراحل. وكما ترون على الشاشة، هناك مرحلة إعداد البيان الختامي قبل الاجتماع، ومرحلة صياغة البيان الختامي أثناء الاجتماع، وفترة مراجعة البيان الختامي بعد الاجتماع. تمتد مرحلة إعداد البيان الختامي إلى الأسبوعين اللذين يسبقان الاجتماع، وقد نتذكرون رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية خلال هذين الأسبوعين لدعوة أعضاء اللجنة للنظر في الموضوعات المحتملة للبيان الختامي، وكذلك النصوص المحتملة للنظر فيها مسبقاً قبل الاجتماع.

وتهدف هذه المرحلة التحضيرية إلى مساعدة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على البدء في النظر في القضايا الخاصة بالبيان الختامي، والاستعداد على المستوى الوطني لمداولات محتملة قبل القوم إلى اللجنة، وخلال مرحلة الصياغة مناقشة تلك القضايا والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وهناك دور متزايد خاص تسعى قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى إسناده إلى قادة الموضوعات داخل اللجنة خلال مرحلة الإعداد، وذلك للمساعدة في تمكين اللجنة من فهم طبيعة القضايا التي يجري النظر فيها لإدراجها في البيان الختامي.

وعلى سبيل المثال، بالنسبة لاجتماع ICANN85 في مومباي، قد تكونون قد اطلعتم في وقت سابق اليوم على مشاركتي لعدد من الموضوعات التي حددها قادة موضوعات بيانات التسجيل وقادة موضوعات انتهاك نظام أسماء النطاقات (DNS)، حيث تم تحديد أربعة اعتبارات لإدراجها في البيان الختامي لاجتماع ICANN85. ولن أستعرض التفاصيل الآن. يُرجى الرجوع إلى رسائل البريد الإلكتروني التي تم إرسالها، حيث ستجدون مختلف الموضوعات المحددة في هذا الصدد. وهذا ما يتعلق بمرحلة إعداد البيان الختامي. وخلال الاجتماع، ندخل الآن في مرحلة صياغة البيان الختامي.

من الواضح أن الهدف من هذه المرحلة هو صياغة البيان الختامي وصولاً إلى اعتماده في نهاية الاجتماع. وتُجرى هذه العملية بحيث يُتوقع خلال الأيام القليلة الأولى من الاجتماع، وأثناء مناقشات الجلسات العامة للجنة الاستشارية الحكومية، أن يخصص قادة الموضوعات في اللجنة الذين يقودون تلك الجلسات خلال انعقادها، لا سيما في نهايتها، لإتاحة الفرصة للجنة للنظر في الموضوعات المحتملة للبيان الختامي، وكذلك لتحديد أنفسهم كقادة موضوعات بصفتهم جهات محتملة لصياغة بعض النصوص، سواء فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية أو تقديم مشورة توافقية، إذا ما تم النظر فيها.

ويسمح ذلك لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المهتمين بالمساهمة في صياغة نصوص محتملة للقضايا ذات الأهمية في البيان الختامي بالتواصل مع قادة تلك الموضوعات. ويهدف هذا التشجيع إلى أن تتم المداوولات بين قادة الموضوعات وأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية قبل أن تنتظر اللجنة في النص بصفتها هذه. ويأتي ذلك بهدف زيادة كفاءة جلسات صياغة البيان الختامي التي تُعقد لاحقاً خلال الاجتماع.

وكما تلاحظون، بدءاً من اليوم الرابع واليوم الخامس واليوم السادس، سيتم إدراج عدد من جلسات صياغة البيان الختامي ضمن جدول الأعمال. ويكمن الهدف من هذه الجلسات في ضمان وجود اتفاق داخل اللجنة الاستشارية الحكومية على جميع النصوص المقترحة. ولذلك، نسعى إلى إيجاد سبل لتشجيع إعداد النصوص في أقرب وقت ممكن، وربما حتى قبل جلسات الصياغة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تتم عملية الصياغة بكفاءة.

بالنسبة لمن يتحلون منكم بقدر أكبر من الخبرة في مجال صياغة البيان الختامي، قد تتذكرون بعض جلسات الصياغة الطويلة للغاية في الماضي. ولذلك، نسعى إلى جعل عملية الصياغة أكثر قابلية للتنبؤ من خلال محاولة تنظيم المداوولات قبل الوصول إلى جلسات الصياغة تلك. ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع إجراء أي مداوولات ضرورية خلال جلسات الصياغة نفسها. وكما تعلمون أو قد تكتشفون، فإننا نستخدم مستند Google، ويدعى جميع الأعضاء للمساهمة فيه.

وفي سياق تلك المناقشات، نشجع على التفاعل بين أي عضو مهتم وقادة الموضوعات في اللجنة الاستشارية الحكومية. وبالتالي، يمكنكم المساهمة مباشرة في المستند. وسأقوم الآن بإرسال رسالة بريد إلكتروني حتى يتوفر لديكم رابط البيان الختامي كتنكير. ومن المفترض أن تجدوا هذا الرابط في بريدكم الإلكتروني. ويُرجى توخي الحذر بعدم مشاركة هذا الرابط في دردشة Zoom أو في أي تواصل عام، وذلك لتفادي أي تدخل في العملية. فهذا الرابط مخصص فقط لمساهمات أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

شكراً جزيلاً لك على هذا، فابيان. شكراً جزيلاً لك فابيان على هذه المداخلة. دعني أقطعك هنا لأضيف أن هناك تفصيلاً مهماً حددناه خلال السنوات الثلاث الماضية، خلال فترة

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

رئاستي، وهو أنه كلما زاد الاهتمام بصياغة العبارات، وكلما كنا أكثر دقة وعناية في هذه الصياغة، كانت العملية أفضل وأقل إرهاقًا. لذلك، ما يقوله فابيان الآن مهم للغاية.

وإلا فإن عملية الصياغة نفسها، عندما نحاول — وسنضطر إلى القيام بذلك في حينه — سنجد أنفسنا مضطرين إلى تصحيح الأمور وتغيير الفقرات وتعديل الجمل والكلمات الصغيرة، وأحيانًا قد نجد أنفسنا عالقين لمدة 30 دقيقة تقريبًا بسبب كلمة واحدة فقط. وهذا أمر قد يكون ممتعًا للمحامين، لكنه لا يكون منطقيًا بالقدر نفسه للمهندسين، ولكن على أي حال، أنا أفهم هذا الاختلاف وأهميته.

ولتجنب الوقوع في مثل هذه الحالات — أي التعطل لمدة 30 دقيقة أو لنصف جلسة، لأن 30 دقيقة في نهاية المطاف تمثل نصف جلسة — خاصة وأن لدينا ست جلسات فقط للصياغة. وخلاصة ما أقوله هي أنه كلما ركزنا أكثر على العمل التحضيري قبل جلسات الصياغة، كان ذلك أفضل. لذا، يُرجى إرسال أي أفكار أو مقترحات لديكم بشأن البيان الختامي في أقرب وقتٍ ممكن. الكلمة لك مجددًا، فابيان.

واعتقد أنه يمكننا أيضًا تسليط الضوء على تلك الأجزاء من الجلسات العامة التي تُخصص لمناقشة محتملة لنص البيان الختامي الذي قد يتم اقتراحه لاحقًا بين الأعضاء المعنيين وقادة الموضوعات. كما أود التأكيد على أن جلسات الصياغة هذه، كما ترون، موزعة على مدى ثلاثة أيام. والهدف من ذلك هو إتاحة قدر من التنسيق مع العواصم في مختلف المناطق الزمنية.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما تكون مساهمة جزء كبير من المشاركين عن بُعد، إذ يتيح لهم ذلك وقتًا إضافيًا، في حال لم يتمكنوا من حضور إحدى جلسات الصياغة بسبب فارق التوقيت. كما أن توزيع عملية صياغة البيان الختامي على عدة أيام من شأنه أن يتيح ويسهل مشاركة هؤلاء المشاركين عن بُعد.

ومع ذلك، قد يؤدي هذا أيضًا إلى إبطاء عملية الصياغة، نظرًا لاحتمال عدم تمكنهم من المشاركة في جميع جلسات الصياغة. ولذلك، أرى أن هذا يضع مسؤولية أكبر على ضرورة إعداد النص في أقرب وقتٍ ممكن، وضمان إدراج جميع النصوص المقترحة، على سبيل المثال، في البيان الختامي بحلول نهاية يوم الثلاثاء، أي اليوم الرابع، بحيث يتم

(FABIEN BETREMIEUX)

فابيان بيتريميو

تخصيص اليومين التاليين لضمان اتفاق الجميع على النص، وأن تصل اللجنة الاستشارية الحكومية إلى توافق في الآراء، بما في ذلك الأعضاء المشاركون في هذا الاجتماع عن بُعد، حتى يمكن اعتماد البيان الختامي بحلول نهاية الجلسة السادسة يوم الخميس.

وملاحظة أخيرة بشأن المستند. ستلاحظون أن المستند مفتوح حالياً، ويمكنكم اقتراح مجموعة من النصوص. وفي مرحلة ما، لا تتفاجأوا عندما يعلن رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إيقاف المساهمات المباشرة في المستند. ويهدف ذلك إلى ضمان استقرار النص عندما يصل إلى مرحلة متقدمة كافية، وعندها نصبح نحن، كفريق الدعم التابع للجنة الاستشارية الحكومية، القناة التي تمر من خلالها التعديلات على المستند.

ويُرجى أيضاً الاعتماد علينا إذا كنتم ترغبون في الحصول على مساعدتنا فيما يتعلق بالمراجع، أو بالممارسات السابقة في كيفية الإشارة إلى الأمور في البيان الختامي، أو بدقة الإشارات إلى التطورات السابقة، والمسائل الأخرى ذات الصلة. كما يمكننا إجراء بعض الأبحاث لكم إذا كنتم تبحثون عن سوابق أو مراجع محددة. وهذا فيما يتعلق بمرحلة الصياغة، والتي ستنتهي باعتماد البيان الختامي في الجلسة العامة.

وبمجرد الانتهاء من ذلك، ستبدأ فترة المراجعة بعدها بفترة وجيزة، وستلقون رسالة بريد إلكتروني تشرح هذه المسألة. ويهدف ذلك إلى فترة مراجعة مدتها 70 ساعة إلى تسهيل مشاركة من تعذرت مشاركته بسبب ظروف معينة. ولذلك، بالنسبة لمن شارك منكم لفترة كافية، قد نتذكرون أن فترة المراجعة تم اقتراحها خلال اجتماع ICANN70، أي قبل خمس سنوات في عام 2021، كجزء من الاجتماعات الافتراضية خلال جائحة كوفيد-19.

كان الهدف من ذلك معالجة المخاوف المتعلقة بعدم تمكن بعض المشاركين من الانخراط بالقدر الذي يرغبون فيه في عملية الصياغة بسبب فروق التوقيت، أو مشكلات الاتصال، أو ربما الحواجز اللغوية. ولذلك، تم إقرار فترة المراجعة في ذلك الوقت، وتم اتباعها منذ ذلك الحين في جميع الاجتماعات، سواء كانت اجتماعات افتراضية بالكامل خلال عدد قليل من الاجتماعات في ذلك الوقت، وصولاً إلى الاجتماعات الهجينة الحالية.

وأفترض أن اجتماع اليوم يُعد، إلى حد ما، اجتماعاً هجيناً أكثر كثافة من المعتاد. وتوفر هذه الساعات الأربع والعشرون فرصة لجميع وفود اللجنة الاستشارية الحكومية لمراجعة نص البيان الختامي كما تم اعتماده، وكذلك تتيح لأعضاء اللجنة أو المراقبين إمكانية تقديم

اعتراض في حال وجود مسألة محددة تتعلق بالنص. ومن المفترض أن يكون ذلك استثنائيًا، وفي الواقع لم يحدث مطلقًا أن تم تقديم أي اعتراض على الصيغة النهائية للبيان الختامي.

ويعود السبب في ذلك إلى أنه في حال وجود اعتراض على جزء جوهري من النص، سيتعين على اللجنة الاستشارية الحكومية إعادة الانعقاد بعد الاجتماع لمعالجة هذا الاعتراض قبل أن يتم اعتماد البيان الختامي ونشره بشكل نهائي. ولهذا السبب، دعت قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى التعامل مع الاعتراضات بحذر شديد وبمنهج محافظ، مع الإبقاء على هذه الإمكانية في حال الحاجة إليها. وبهذا، سيدي الرئيس، أختتم شرح العملية.

شكرًا جزيلاً لك فابيان، على هذا الشرح المفصل الذي نأمل أن يكون واضحًا للجميع. هل هناك أي أسئلة أو تعليقات بشأن شرح فابيان لكامل عملية صياغة البيان الختامي؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

لا أرى أيادي مرفوعة عبر الإنترنت ولا في القاعة، مما يعني أنه يمكننا الانتقال إلى بند جدول الأعمال التالي، وهو إطار برنامج التحسين المستمر المشار إليه اختصارًا بـ "CIP". ولهذا الغرض، سيقوم زميلي الموقر روب هوغارث باصطحابنا لعرض المعلومات الأساسية والخطوات التالية وما إلى ذلك. روب، تفضل الكلمة لك.

شكرًا لك يا نيكو. يُعد هذا مثالًا مثاليًا على الحاجة إلى الإحاطات المكتوبة قبل الاجتماعات التي تتلقونها جميعًا. ويُعد اليوم مثالًا جيدًا على ضيق الوقت. لذلك، لن أتطرق إلى المعلومات الأساسية أو التفاصيل لأنكم اطلّعت عليها بالفعل، وبالتالي لا حاجة لإعادة ذلك. سنستخدم ما تبقى من هذه الجلسة للتركيز بإيجاز على إطار برنامج التحسين المستمر، وبإيجاز أيضًا على انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، ثم نمنح أكبر قدر ممكن من الوقت — ربما ما بين 10 إلى 15 دقيقة — لتمهيد المناقشة حول مساهمات لجنة الترشيح.

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

يكفي القول إن إطار برنامج التحسين المستمر هو أمر ستسمعون عنه كثيرًا خلال بقية هذا العام التقويمي، وعلى الأرجح خلال العامين المقبلين. وقد تم إنشاء هذا الإطار أساسًا لتأكيد قيمة المساءلة والشفافية في ICANN. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستسمعون إلى

قادة الموضوعات المسؤولين عن مراجعة فريق مراجعة المراجعات عبر المجتمع. ومن حيث المبدأ، يتيح برنامج التحسين المستمر إجراء تلك المراجعة على مدى فترة زمنية طويلة وبأسلوب مدروس يراعي اعتبارات المجتمع.

يُعد إطار برنامج التحسين المستمر في جوهره أمرًا ستستمعون إليه وتشاركون فيه خلال العام التقويمي المقبل، وعلى الأرجح خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، نظرًا لوجود توقع من بقية مجتمع ICANN بأن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية، بصفتها جزءًا من هذا المجتمع، بالنظر في كيفية عمله والنظر فيه ومراجعته.

تتمثل الفكرة الأساسية هنا في التحسين المستمر على مر الزمن. وهناك هيكل متكامل لكيفية تطبيق ذلك. ومن المقرر أن يجتمع فريق القيادة الشهر المقبل كجزء من عملية التخطيط السنوية الخاصة به، حيث سيقوم بوضع الدورة، وسيشارك معكم بعض الأفكار المتعلقة بالمبادئ الأساسية التي ستناقشونها جميعًا على الأرجح خلال اجتماع إشبيلية.

وعليه، فإن الهدف من ذلك هو لفت انتباهكم إلى هذا الموضوع، وتشجيعكم على التفكير فيه، وعند توفر الفرصة — سواءً أثناء رحلة جوية أو خلال فترة استراحة — التعمق قليلاً في فهمه. وما ينبغي أن تستخلصوه من هذا الطرح هو أنه يمثل جهدًا من جانب مجتمع ICANN بأكمله لضمان شعوركم بالثقة، ليس فقط داخل مجتمعكم الخاص، بل أيضًا بأن المجتمعات الأخرى داخل ICANN تؤدي العمل المطلوب منها، وتقوم به بشكلٍ متسق وفعال.

كما يُعد ذلك فرصة لكم جميعًا للتركيز على تحديد أفضل السبل التي تمكّنكم من أن تكونوا أكثر إنتاجية. فهو هدف نبيل للغاية، وله إطار عمل يحدد كيفية التعامل معه، ولكنه في النهاية أمر يعود لكم تحديد مدى رغبتكم في المساهمة فيه. لذا، جولتن، إذا تفضلت بالانتقال الآن إلى شرائح الانتخابات التي أشار إليها نيكو في الجلسة العامة الافتتاحية.

قبل أن تتابع روب، دعني فقط أتأكد من عدم وجود أي أسئلة أو تعليقات في القاعة أو عبر الإنترنت فيما يتعلق ببرنامج التحسين المستمر. هل هناك أي أسئلة؟ هل الأمر واضح؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

هل هناك أي تعليق قبل أن ننتقل إلى موضوع انتخابات اللجنة الاستشارية الحكومية؟ لا أرى أيادي مرفوعة في القاعة. حسنًا، إذًا، الكلمة لك مجددًا، روب.

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

شكرًا لكم. هذه هي المرة الثانية التي نتاح لنا فيها الفرصة لطرح هذا الموضوع أمام اللجنة الاستشارية الحكومية في جلسة عامة مفتوحة. لقد أشرنا إليه بشكل مبدئي خلال اجتماع دبلن، ولكن هذا سيكون موضوعًا ستقضون فيه وقتًا أطول بكثير خلال اجتماع ICANN86. إن عملية انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية تبدأ في نهاية هذا الاجتماع. وكثير منكم ممن ليسوا جددًا سيتذكرون أنه قبل أقل من عام بقليل، اتفقت جميعًا على دورة انتخابية جديدة وعلى الكيفية التي سيتم بها إجراء انتخابات قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو مواءمة تلك الانتخابات مع الاجتماع العام السنوي لمؤسسة ICANN. وقد أدى ذلك إلى إجراء قدر من البحث والدراسة من جانب فريق العمل لتحديد كيفية تنفيذ هذا الانتقال مع مرور الوقت. وتمثل هذه المرحلة أول فرصة انتقالية، حيث تنتهي فترة ولاية نيكو في وقت أبكر بقليل من الفترة المعتادة ذات العامين في الدورة.

وبناءً عليه، ونظرًا للإجراءات الجديدة التي قمت جميعًا بإقرارها، تم تقديم كل مراحل الدورة الانتخابية اجتماعًا واحدًا إلى الأمام، بحيث يمكن تنصيب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية القادم فعليًا في نهاية الاجتماع العام السنوي، ويمكنه مغادرة هذه القاعة مباشرةً والتوجه عبر الممر إلى اجتماع مجلس الإدارة ليتم تنصيبه أيضًا في المجلس.

إذًا، هناك نوايا ممتازة، والكثير من الاعتبارات الدقيقة المتعلقة بالتوقيت التي كان علينا التعامل معها من حيث حساب مختلف الجوانب. وبالنسبة لبعضكم ممن شاركوا في اللجنة الاستشارية الحكومية لعدة سنوات، يُعد هذا تغييرًا مثيرًا إلى حد ما، على الأقل من حيث دورة التوقيت. فلم يعد لديكم شهران ونصف للنظر في من سترشحونه لمنصب الرئيس، بل أصبح لديكم ما يقارب أربعة أسابيع فقط. وبالتالي، هناك تحدٍ أكبر من حيث ضرورة التوافق والاستعداد والانطلاق بسرعة.

ولحسن الحظ، لا يحدث هذا إلا كل بضع سنوات فيما يتعلق بمنصب الرئيس. أما من حيث التوقيت بالنسبة لكم، فسأقوم بمشاركة رسالة بريد إلكتروني مع كامل أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية يوم الخميس من الأسبوع المقبل. وسأتمنحون الفرصة، اعتباراً من ذلك التاريخ وحتى 24 أبريل/نيسان، لتقديم الترشيحات لمنصب الرئيس القادم للجنة الاستشارية الحكومية. وإذا كان هناك أكثر من مرشح واحد، فستكون هناك فترة تصويت، وستبدأ هذه الفترة قبل أسابيع قليلة من اجتماع ICANN86، وتنتهي خلاله. نعم، تفضل.

فقط للتوضيح. ولهذا السبب من المهم للغاية الاحتفاظ بالسجلات، ولهذا السبب أصررت على الانضمام إلى النظام. ما اسمه؟ لقد نسيت الاسم.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

نظام JOIN-GAC (انضم للجنة الاستشارية الحكومية)

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

بالضبط. من الأهمية بمكان الحفاظ على تحديث السجلات، وتحديد من هو المندوب المخول بالتصويت، والمسائل المماثلة، لضمان حصول الجميع على الفرصة للتصويت بشكل صحيح والمشاركة في العملية بشكل أساسي.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

نعم، شكرًا لك. إن التغيير الحقيقي الوحيد الذي يتعين عليكم الانتباه إليه فيما يتعلق بالدورة الانتخابية هو أنكم لم يعد لديكم متسع الوقت للتفكير أو إجراء المشاورات، أو حتى للنظر في اهتماماتكم الشخصية على مدى شهرين ونصف. بل يتعين عليكم أن تكونوا مستعدين تقريباً بشكل فوري، سواءً لتقديم ترشيح أنفسكم أو لترشيح شخص آخر داخل اللجنة الاستشارية الحكومية للقيام بذلك. وما كان يحدث عادةً، بحكم الطبيعة البشرية، هو أن الأشخاص يميلون إلى الانتظار حتى نهاية العملية.

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

أعتقد أننا نود تشجيع المهتمين هذه المرة على التفكير بشكلٍ مبكر وخلال مرحلة مبكرة من العملية. ففترة التصويت لن تتغير، وإنما فترة الترشيح فقط ستكون أقصر بكثير. وبالتالي، فهذا ليس الوقت المناسب لشرح فترات التصويت وما شابه ذلك. سنقوم جوليا بشرح ذلك إذا دعت الحاجة، ولكن أردت فقط تمهيد الموضوع لكم.

لقد تمتعت اللجنة الاستشارية الحكومية بدورة قيادة مستقرة إلى حدٍ كبير. فقد شغل نيكو المنصب الآن لما يقارب أربع سنوات، كما شغلت سلفه، منال، المنصب لمدة تقارب ست سنوات. وبالتالي، تمكنت جميعاً من العمل وفق نهج متسق يحافظ على المعرفة التاريخية، ويحافظ أيضاً على التقدير العام لكيفية أداء عملكم بشكلٍ تقليدي ومرن في آن واحد. وتمثل هذه اللحظة إحدى اللحظات الفريدة نسبياً، حيث سيتنحى نيكو وسيكون لديكم رئيس جديد.

لذا، أنا واثق من أن العملية ستسير بسلاسة، وأتطلع إلى مساعدتكم جميعاً في دعم هذه العملية. يمكننا مواصلة العرض، وسأعيد الكلمة إليك، سيدي الرئيس. ومرة أخرى، في إطار تمهيد الموضوع، لديكم حوالي 15 دقيقة قبل انتهاء هذا الجزء من الجلسة ودخول قيادة منظمة دعم العناوين، لذا أترك لك المجال للتمهيد لذلك. شكرًا لكم.

شكرًا جزيلاً لك مرة أخرى، روب. دعني أفتح المجال الآن للتعليقات أو الأسئلة، ولكن الأمر واضح للغاية، ولا ينطوي على أي تعقيد، لذا يمكنكم الاطلاع على العملية بسهولة. ابدأوا في التفكير في ترشيح أنفسكم أو في اختيار شخص ترغبون في ترشيحه لهذا المنصب لفترة العامين المقبلين، حيث ستكون مدة الولاية عامين، ويمكن أيضاً إعادة انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية القادم وفقاً للإجراءات التي اتفقنا عليها جميعاً العام الماضي. أرى بدءاً مرفوعة من الهند. تفضل الكلمة لك.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا لك يا نيكو. معكم تي سانتوش، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. أود مرة أخرى الحصول على معلومات بشأن المدة الزمنية، أي ما هي مدة ولاية رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك نائب الرئيس. كم تبلغ مدة الولاية؟

(T. SANTOSH)

تي سانتوش

مدة العضوية في هذا المنصب؟

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

مدة العضوية

(T. SANTOSH)

تي سانتوش

تبلغ مدة ولاية رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية ونائب الرئيس الآن عامين بعد انتخابهما. ويمكن إعادة ترشيح الرئيس، ويمكنه أن يشغل المنصب لمدة تصل إلى ثلاث ولايات. وبالتالي، فإن أحد التغييرات التي قمت جميعًا بإقرارها هو أنه أصبح بإمكان الرئيس الآن أن يشغل المنصب لمدة تصل إلى ست سنوات. كما تم تمديد مدد نواب الرئيس أيضًا، والفكرة من ذلك هي تحقيق الاتساق، مع الإقرار بأن الأمر يستغرق بعض الوقت لاكتساب الخبرة، وقبل أن تدرك ذلك يكون الشخص قد غادر المنصب.

(ROBERT HOGGARTH)

روبرت هوغارث

هذه هي المدة الزمنية، مع الإقرار بأنه إذا احتاج شخص ما إلى مغادرة المنصب أو تغيير موقعه أو الانتقال إلى جهة أخرى، فإن لديكم فرصة للاختيار كل عامين.

مرة أخرى، هذا لا يعني أن رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية سيطر في المنصب لمدة ست سنوات. بطبيعة الحال، ستُجرى انتخابات جديدة، عند الحاجة، بعد عامين، ثم ربما أربع سنوات إجماليًا، ثم ربما عامين إضافيين، لكن القرار في النهاية يعود إليكم. كانت الفكرة هي الحفاظ على قدر من الاستمرارية في حال كان رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية يؤدي عمله بشكل جيد، وإلا فبإمكانكم اختيار شخص آخر. وهذا أمر بديهي. شكرًا لك على هذه المداخلة يا ممثل الهند.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

هل ثمة أسئلة أو تعليقات أخرى؟ لا أرى أيادي مرفوعة في القاعة أو عبر الإنترنت، لذا يمكننا المتابعة. نحتاج الآن إلى التطرق بإيجاز إلى مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية

في لجنة الترشيح التابعة لمؤسسة ICANN، وسنحاول القيام بذلك في غضون 10 دقائق قبل أن نرحب بمنظمة دعم العناوين في القاعة.

إليك بعض المعلومات الأساسية السريعة: تُعد لجنة الترشيح في ICANN لجنة مستقلة مكلفة بتحديد واختيار الأفراد لشغل مناصب قيادية داخل المؤسسة، ليس فقط في مجلس الإدارة، بل أيضًا في مناصب قيادية أخرى ضمن مختلف هياكل المجتمع. وعلى مدى سنوات، كان للجنة الاستشارية الحكومية مقعد محجوز، أو ما يمكن وصفه بمنصب مراقب أو جهة اتصال دون حق التصويت، ضمن لجنة الترشيح.

ومع ذلك، ظل هذا المنصب شاغراً لعدة سنوات بسبب عدم التوصل إلى اتفاق داخل اللجنة، أي فيما بيننا، بشأن الدور المناسب لهذا المنصب. إذ توجد آراء مختلفة في هذا الشأن؛ فهناك بعض ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية الذين يرون أنه ينبغي لنا أن نشترك بشكل أكثر فاعلية في العملية. في حين يرى ممثلون آخرون باللجنة أنه ينبغي لنا عدم الانخراط بشكل منتظم في هذه العملية برمتها.

مرة أخرى، هذا ليس قرارًا يعود إلينا، بل هو قرار يعود لنا جميعًا. في نهاية المطاف، سنمضي قدمًا وفقًا لما نتفق عليه جماعيًا كفريق وكلجنة. فمنذ عام 2018 على الأقل، قمنا بتطوير معايير تُقدّم سنويًا إلى لجنة الترشيح، كما هو معروف للجميع، ونحرص على تعميم هذه الرسائل الإلكترونية من وقت لآخر عند الحاجة، لتكون بمثابة إرشادات تُستخدم في اختيار المرشحين لمجلس إدارة ICANN.

ولكن كما ذكرت سابقًا، فإن الأمر لا يقتصر على مجلس إدارة ICANN فحسب، بل يمتد إلى جهات أخرى أيضًا. وربما يفسر ذلك اختلاف وجهات نظر بعض الدول بشأن مدى انخراطنا بشكل أكبر، حيث إن الشخص الذي نرشحه ومدى فاعلية ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر ليس فقط في اختيار المعينين لمجلس الإدارة، بل أيضًا في جهات أو دوائر أخرى. وسواءً كان ذلك إيجابيًا أم سلبيًا، فذلك أمر يعود إلينا لاتخاذ القرار بشأنه.

وخلال تلك الفترة، شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية سنويًا معايير متشابهة إلى حد كبير. ولم يكن هناك اختلاف كبير على مر السنوات، لأن المنطق والأساس الذي تستند إليه هذه المعايير ظل ثابتًا في سياق قيام اللجنة بتعيين فرد للعمل ضمن لجنة الترشيح. وقد

حرصنا على التأكيد على أن عدم قيام اللجنة الاستشارية الحكومية بتعيين ممثل لها في لجنة الترشيح في أي سنة معينة لا ينبغي أن يؤدي إلى افتراض أنه لن يتم إجراء أي تعيينات مستقبلية. وأذكر ذلك لأننا تلقينا في السابق بعض الطلبات غير المعتادة بشأن هذا المقعد، وهو مقعد يخص اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل واضح، ويعود لنا وحدنا اتخاذ القرار بشأن كيفية التعامل معه.

إدًا، مع وجود لجنة ترشيح جديدة، ونحن نتحدث عن عام 2026، أي نسخة 2026 من اللجنة، التي أصبحت الآن قائمة بالفعل، ومع وجود خطط لجعل هذه المجموعة أكثر استباقية، فإن الأوقات قد تغيرت. فنحن لم نعد في نفس الوضع الذي كنا عليه قبل 25 عامًا أو 20 عامًا، ولا حتى قبل 10 سنوات. فقد حدث الكثير خلال السنوات العشر الماضية. وأتذكر ما أسميه دائمًا الأوقات الجميلة في الماضي، وأقول ذلك دائمًا لروب، حيث كانت اجتماعاتنا تُعقد خلف أبواب مغلقة، ولم يكن يُسمح بالحضور إلا لممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية، وكانت جلسات شديدة السرية، بلا تفرغات نصية أو تسجيلات، وكان الجميع ينتظر خارج الباب لمعرفة ما الذي يجري.

كنا نستمر في مناقشة القضايا حتى الساعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة صباحًا، وأنا لا أمزح، هذا حدث فعليًا، وكنا نطلب البييترا. هل تتذكرون؟ كان ذلك في ديربان، أعتقد في عام 2013 تقريبًا. دائمًا ما أتذكر طلب البييترا في ديربان. كان أمرًا جنونيًا. ولكن العالم يتغير، والأوقات تتغير، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتطور وفقًا للاحتياجات، ووفقًا للزمن، ووفقًا — في نهاية المطاف — لما نقرره نحن بشأن ما إذا كنا سنقوم بشيء ما أو لا.

وبالتالي، نخطط لأن تكون هذه المجموعة أكثر نشاطًا في السعي للحصول على مدخلات المجتمع من جهة. كما رأت قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، ونحن مع نواب الرئيس، أن تستأنف اللجنة بعض مناقشاتها السابقة — وليس صلاحياتها — وإنما مناقشاتها، وسنقرر جميعًا ما الذي ينبغي القيام به، لتحديد ما إذا كانت آراء اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذه الموضوعات قد تطورت أم لا. هل سنبقى على ما نحن عليه؟ هل سنقوم بشيء مختلف؟ أم سنُبقي الأمور كما هي؟

ومرة أخرى، القرار يعود إلينا. دعوني أتوقف هنا لأرى — قبل فتح المجال لمزيد من النقاش — ما إذا كان هناك أي شيء قد أغفلته حتى الآن، فليراجعني روب أو إيان، من حيث المعلومات الأساسية أو السياق التاريخي. أرى يدًا مرفوعة من سويسرا، ثم سأعطيك

الكلمة، روب. ممثل سويسرا، تفضل الكلمة لك. أرى في الواقع يدين مرفوعتين. سامنح الكلمة لممثل سويسرا، وبعده ممثل مصر.

(JORGE CANCIO)

جورج كانسيو

مرحباً بالجميع، أمل أن يكون الصوت واضحاً. أعتقد يا نيكو أن ما شرحتة كان شاملاً للغاية، وربما ما لم يُذكر أو كان يمكن الإشارة إليه هو أننا قمنا بإدراج هذا الموضوع ضمن خطتنا الاستراتيجية، وتحديدًا في إطار أهدافنا الاستراتيجية التي سنناقشها خلال هذه الفترة، أي في عامي 2025 و2026.

لذلك، أعتقد أنه لن يكون بمقدورنا إجراء هذه المناقشة خلال خمس دقائق اليوم. وبحسب ما أرى، لا يوجد لدينا وقت مخصص في جدول أعمال اجتماع مومباي، ولكن أعتقد أنه سيكون من الجيد أن نتفق هنا على مناقشة هذا الموضوع في إشبيلية، بحيث يكون لدينا على الأقل جلسة مدتها 60 دقيقة. وربما يمكن لمسؤول الهدف الاستراتيجي رقم واحد، وهو أنا، بالتعاون مع المتطوعين الذين يساهمون في تنفيذ الهدف الاستراتيجي رقم واحد، إعداد وثيقة إحاطة أو نوع من الوثائق التي تتضمن المزايا والعيوب أو العوامل المتعلقة بالمشاركة في لجنة الترشيح، وذلك بالتعاون مع فريق الدعم، حتى تتمكن من إجراء مناقشة موضوعية في إشبيلية، أو ربما أيضًا في عُمان.

لا أعتقد أن هذه مسألة ملحة للغاية، لكنني أردت فقط اقتراح ذلك إذ أرى أنه كان لدينا خطة لمناقشتها هنا في مومباي، ولكنها سقطت بطريقة ما من جدول الأعمال. لذا ربما ينبغي أن نحرص على إجراء مناقشة مناسبة في إشبيلية أو عُمان. شكرًا لكم.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك ممثل سويسرا. سنأخذ ملاحظاتك بعين الاعتبار. وأنا أتفق تمامًا مع تخصيص جلسة مدتها 60 دقيقة في إشبيلية لهذا الموضوع. لدي الآن ممثل مصر، وبعده أعطي الكلمة لممثل أستراليا، وبعد ذلك يتعين علينا اختتام الجلسة لأن منظمة دعم العناوين موجودة بالفعل في القاعة. والآن، ممثل مصر تفضل الكلمة.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرًا جزيلاً لك، نيكو. وليس لدي الكثير لأضيفه إلى ما ذكرته أنت وجورج، وأدعم اقتراح جورج بتخصيص وقت أطول لهذه المناقشة. وكما ذكرت بشكلٍ صحيح، لم يكن لدينا أبداً توافق كامل على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذه المسألة، حيث انقسمت الآراء بين أهمية المشاركة في هذه اللجنة التي تختار القيادات في ICANN، وبين المخاوف المتعلقة بسرية العملية، وأن اللجنة الاستشارية الحكومية لا تكون على علم بكيفية مشاركة ممثلها في هذه اللجنة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن اللجنة الاستشارية الحكومية كانت قد اختارت في ذلك الوقت تعيين جهة اتصال دون حق التصويت، إلا أن هذا المقعد ظل شاغراً حتى الآن. ومع وجود لجنة ترشيح جديدة، وانضمام العديد من ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد إلى اللجنة، كما ذكرت يا نيكو في الجلسة الافتتاحية، أود أن أشير أيضاً إلى أنه كانت هناك عدة متابعات مع اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن ما إذا كنا نرغب في الإبقاء على مقعدها أو التخلي عنه.

أعتقد أنه من المنطقي إعادة فتح النقاش وتحديد ما إذا كانت آراء اللجنة الاستشارية الحكومية لا تزال كما هي أم لا. مع الإشارة أيضاً إلى أن المشاركة المطلوبة كبيرة، وهو ما قد يعني أن الشخص الذي سيشارك قد يفوت حضور جلسات اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها. سأكتفي بهذا القدر. شكرًا لك يا نيكو. تفضل الكلمة لك مجدداً.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لممثل مصر. قبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل أستراليا، وبعد ذلك سأقوم بإغلاق قائمة المتحدثين، فكما ذكرت سابقاً، تقوم لجنة الترشيح كل عام باختيار المعيّنين ليس فقط لمجلس إدارة ICANN، بل أيضاً لكل من المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومنظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين، ويجب أن نأخذ ذلك في الاعتبار. وسواء كان ذلك في صالحنا أم لا، فهذا — مرة أخرى — أمر يعود إلى اللجنة الاستشارية الحكومية لتقريره. ولكن وجود مشاركة أكثر انخراطاً، أو دور أكثر فاعلية، أو حتى مقعد يتمتع بحق التصويت — على سبيل المثال — هو ما يوضح سبب أهمية هذا الأمر. أعتذر لك يا ممثل أستراليا عن إبقائك منتظراً. تفضل الكلمة لك.

(IAN SHELTON)

إيان شيلدون

لا، شكرًا لك يا نيكو. لقد لخصت منال الكثير من الملاحظات التي كنت أنوي طرحها. ومن الجدير بالذكر أن هذا النقاش يتمحور حول أهمية لجنة الترشيح والدور الذي تضطلع به ضمن هيكل القيادة الأوسع في ICANN، وكذلك القيود المتعلقة بالسرية والشفافية التي تصاحب أي تعيين من خلال لجنة الترشيح.

لذلك، أرى أن هذه مسألة معقدة إلى حد كبير، وأشجع هذه اللجنة على التفكير مليًا في هذا التوازن خلال الأشهر القليلة القادمة حتى نتتمكن من الحضور إلى الاجتماع القادم ونحن مستعدون لإجراء مناقشة موضوعية حول هذا الأمر. فمن المهم للغاية أن تمارس اللجنة الاستشارية الحكومية تأثيرها حيثما أمكن، ويجب أن يتم ذلك بطريقة مناسبة، سواء من خلال تحديث الإرشادات في وثيقة مكتوبة أو من خلال إجراء تعيين مباشر. شكرًا لكم.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك يا ممثل أستراليا. وفي الختام، دعوني أذكركم بأن المشاركين في لجنة الترشيح يشاركون بصفته الفردية، وليس كممثلين عن أي جهة. وبالتالي، فهذا أمر آخر يتعين علينا مناقشته. وفي هذا الإطار، سيُتاح لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الفرصة لعرض آرائهم حول هذه المسألة وتحديد الإجراءات المستقبلية أو التوقعات أو الخطوات التالية بشكل عام، إن وجدت.

ومرة أخرى، القرار يعود إلينا. شكرًا جزيلاً لكم على ذلك. لنختتم هذا الجزء، وأتوجه بالشكر إلى روب وفابيان. سنأخذ استراحة لمدة دقيقتين للترحيب بمنظمة دعم العناوين على الطاولة الرئيسية. شكرًا لك يا روب. شكرًا لك يا فابيان. شكرًا جزيلاً. يرجى من ممثلي منظمة دعم العناوين الانضمام إلينا على الطاولة الرئيسية.

مرحبًا بمنظمة دعم العناوين، هيرفي وفريقه الرائع، الذي يضم إستيبان، أهلاً وسهلاً بكم في هذا الاجتماع المشترك بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومنظمة دعم العناوين. سنناقش بعض الموضوعات المهمة المتعلقة بسجل الإنترنت الإقليمي، الذي نلفت انتباه ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد أنه يُشار إليه اختصارًا بـ "RIR".

من المقرر أن يطلعنا هيرفي وفريقه على جميع التفاصيل وكل ما يتعلق بالتحديثات، ولا سيما ما يرتبط بسياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP-2) ومراجعتها، وتحديثات العملية وكل ما يتعلق بذلك. لا أريد أن أستبق الأمور، لذا دون إطالة، أترك الكلمة لهيرفي وفريقه، إستيبان.

شكراً لك يا نيكو. يشرفني أن أجلس بالقرب منك، وقد علمت أن هذه ستكون المرة الأخيرة.

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

ليس يقيناً. ليس يقيناً. المرة الأخيرة ستكون في أكتوبر/تشرين الأول.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

حسناً، إذاً ليست المرة الأخيرة بالتأكيد. طاب صباحكم جميعاً. يسعدنا دائماً أن نكون أمام اللجنة الاستشارية الحكومية، ومن المهم للغاية بالنسبة لنا أن نعرض عملنا أمامكم، خاصة أننا نعلم أنه قد يحدث تغيير أو تداول في عضوية اللجنة، ولذلك من المهم تقديم عرض لما قمنا به، لا سيما فيما يتعلق بما أصبح الآن اختصاراً معروفاً جداً وهو سياسة ICP-2. وللتعريف بأنفسنا، معكم هيرفي كليمنت، رئيس منظمة دعم العناوين.

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

أما جيا لو، فسيقدم شرحاً حول هذا الموضوع، وهو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة مصادر الأرقام (NRO EC). وهناك أيضاً إستيبان وأمي، وهما نائبا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة دعم العناوين. ويوجد أيضاً بقية أعضاء المجلس، أي منظمة دعم العناوين، إلى جانب فريق الشؤون القانونية وفريق الاتصالات إضافة إلى بعض ممثلي ICANN. ولعرض عملنا، سأبدأ أولاً بتقديم اللجنة التنفيذية لمنظمة دعم العناوين والتعريف بمن نحن، ثم سيقدم جيا لو عرضاً عن منظمة مصادر الأرقام بشكل عام، وسأتابع بعد ذلك بالحديث عن العمل الذي قمنا به.

ثم ستقوم أمي وإستيبان بعرض العمل الذي نقوم به حالياً خلال هذا الاجتماع لمؤسسة ICANN. إن ICANN، والجميع يعرفها وعلى دراية بها، هي منظمة دعم العناوين. ونحن

منظمة داعمة تابعة لمؤسسة ICANN، ولكن لدينا جزء داخل منظمة دعم العناوين، يُسمى مجلس عناوين منظمة دعم العناوين. ونحن هنا لدعم المجتمع وتقديم المشورة له بشأن سياسات موارد أرقام الإنترنت، لأن هذا مجال محدد للغاية. عادةً ما نتكون من 15 عضوًا. يبلغ العدد حاليًا 13 عضوًا فقط، نظرًا لوجود ممثل واحد فقط من المركز الأفريقي لمعلومات الشبكة، ومن المتوقع انتخاب الممثل الآخر قريبًا.

ونحن نمثل المناطق الخمس المختلفة. ماذا نفعل في أنشطتنا اليومية؟ نقدم المشورة إلى مجلس إدارة ICANN بشأن أنشطة التقييم. وعندما تكون هناك سياسة عالمية، فإن هذه السياسة تكون مشتركة بين جميع المناطق فيما يتعلق بالتعامل مع الارتباط مع هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت. أي وظيفة ICANN المتعلقة بالتعامل مع الأرقام عبر المناطق. وعندما يكون هناك نقاش حول سياسة عالمية، فإننا نشرف على ما إذا كان النقاش بشأن عملية اعتماد هذه السياسة يُجرى على نحو سليم.

كما نعين عضوين في مجلس إدارة ICANN للمقعدين 9 و10، ونعين أيضًا أعضاء في لجنة الترشيح التابعة لمؤسسة ICANN، وكذلك وبالمثل تكون هناك ترشيحات من اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا. نعقد اجتماعاتنا شهريًا، واجتماعاتنا تُعقد بشكلٍ علني، لذا يمكنكم المشاركة بصفة مراقب أيضًا، ولدينا عمومًا اجتماع حضوري واحد وهو أول اجتماع لمؤسسة ICANN في العام.

وخلال هذا العام، لدينا الأنشطة التي ذكرت سابقًا، بالإضافة إلى نشاط مهم آخر يتمثل في مراجعة سياسة ICP-2. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. ويمكنكم أن تروا أين نقف، وكما ترون، فإن جميع الأشخاص الظاهرين في الشريحة حاضرين خلال هذا الاجتماع باستثناء ريكاردو الذي لم يتمكن من الحضور شخصيًا.

لماذا لا نرى جيا هناك؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

معذرة؟ أجل.

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

لماذا لا نراك هناك؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

سأتولى عملية الشرح.

(JIA RONG LOW)

جيا-رونغ لو

والآن، أترك لك الكلمة لتقديم الشرح، جيا لو.

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

شكرًا لكم. بالنسبة لمن يعرفني، فأنا هنا بصفتي المدير التنفيذي لمركز معلومات الشبكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد عملت سابقًا لدى ICANN لمدة 11 عامًا، لذا ينبغي ألا يُفهم أنني أتحدث نيابة عن ICANN بصفتي أحد موظفيها. أنا هنا بصفتي المدير التنفيذي لمركز معلومات الشبكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولقد انضمت إلى مركز المعلومات في أكتوبر/تشرين الأول 2024، وبذلك فقد أمضيت في هذا المنصب الوظيفي أكثر من عام حتى الآن. كما أنني، خلال هذا العام، أتولى بالتناوب رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة مصادر الأرقام.

(JIA RONG LOW)

جيا-رونغ لو

وسأوضح هذا الأمر بعد قليل. واعتقدت أيضًا، بحكم عملي سابقًا لدى ICANN، أنني أعلم أن هناك تناوبًا منتظمًا داخل اللجنة الاستشارية الحكومية. فكم عدد من لا يعرف ما الدور الذي يؤديه سجل الإنترنت الإقليمي؟ لا تعرف. حسنًا، لدينا هؤلاء، شكرًا لكم. وكم عدد من يعرف ما دور سجل الإنترنت الإقليمي؟ حسنًا، أظن أن هناك فئة بين الاثنين غير

متأكدة. لذا، سأوضح ذلك بإيجاز. وربما أعود خطوة إلى الوراء لأحدثت مجددًا عن ماهية الإنترنت في نطاق عملنا.

بالنسبة لنا، ومن منظور الجهة التنظيمية، أو من منظور صانع السياسات أو المنظم، تميلون إلى التركيز على أحدث القضايا، أليس كذلك؟ حاليًا، الأمر كله يتعلق بالذكاء الاصطناعي. كيف ننظم الذكاء الاصطناعي؟ هذا ما يشغل عملكم اليومي. أما بالنسبة لنا في هذا المجال، فالإنترنت ليس هو الذكاء الاصطناعي. كما أن الإنترنت ليس أيضًا كل هذه المصطلحات الرائجة التي دأبنا على تداولها خلال السنوات العشر الماضية، مثل 4G و5G وإنترنت الأشياء وتقنية سلسلة الكتل. إنه ليس أيًا من هذه الأمور.

الإنترنت ليس سوى التقنية التي تُمكن جهازك من الاتصال بجهازي، ولكي يحدث ذلك نحتاج إلى ثلاثة عناصر. أولها أن نبرمج أجهزتنا بحيث نتحدث اللغة نفسها، أي نستخدم البروتوكولات ذاتها. من يدير البروتوكولات على المستوى العالمي؟ فريق عمل هندسة الإنترنت. شكرًا لكم. ثانيًا، نحتاج إلى عنوان. جميع الأجهزة لها عناوين، وهذا العنوان هو عنوان بروتوكول الإنترنت. لدينا العناوين التالية: بروتوكول الإنترنت - الإصدار الرابع وبروتوكول الإنترنت - الإصدار السادس. ومن يدير تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت؟ سجلات الإنترنت الإقليمية.

أما العنصر الثالث فهو نظام اسم النطاق، لأن البشر لا يستطيعون تذكر الأرقام، ولذلك نحتاج إلى أسماء. والجهة، والمنصة التي تدير أسماء النطاقات ومسارها هي مجتمع ICANN. ومع ذلك، فإن هذه العناصر الثلاثة جميعها مرتبطة بمؤسسة ICANN، لأن وظيفة هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت لدى ICANN تضطلع بدور الأمانة العامة في هذا السياق. والأهم من ذلك، أن السياسة العالمية التي أشار إليها هيري، والتي يتولاها مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين، تتعلق بكيفية تخصيص هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت عناوين بروتوكول الإنترنت لسجلات الإنترنت الإقليمية.

وعليه، فإن هذه العلاقة، بوصفنا جميعًا جزءًا من مجموعة واحدة ضمن مجتمع واحد، تستلزم أن يقوم بيننا هذا الفهم المشترك الجوهري. أما على صعيد علاقتنا التشغيلية، فإننا نواصل تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت لمزودي خدمات الإنترنت وشركات الاتصالات ومشغلي الشبكات. وترتبط علاقتنا مع مؤسسة ICANN في أن هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت قسمت كامل مخزون عناوين بروتوكول الإنترنت إلى خمس كتل

ووزعتها على سجلات الإنترنت الإقليمية. ويتمثل دورنا في ضمان تمكين كل من يرغب في تشغيل شبكة من الحصول على عناوين بروتوكول الإنترنت وأرقام النظام المستقل وتخصيصها له.

ومن الأهمية بمكان استيعاب هذا الأمر، لأنه يمثل جوهر مهمتنا بأكملها. فكل من يسعى إلى تشغيل شبكة يمكنه الوصول إلى عناوين بروتوكول الإنترنت، دون أن يكون ذلك خاضعاً لأي اعتبارات أخرى، سواء كانت موارد اقتصادية أو اعتبارات جيوسياسية أو سياسية على أي نحو. ومن ثم، فإن مهمتنا تنحصر في دعم نمو الإنترنت. وتكمن الخصوصية المميزة لسجلات الإنترنت الإقليمية في كونها منظمات قائمة على العضوية. وبعبارة أخرى، بالنسبة إلى مركز معلومات الشبكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال، فإننا نخصص عناوين بروتوكول الإنترنت لشركة Reliance Jio.

وشركة Reliance Jio، من ناحية، تُعد جهة نتعامل معها، لكنها ليست عميلاً لدينا، بل هي من أعضائنا. وأعضاؤنا لهم الحق والمسؤولية في حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية. ولهم سلطة تغيير مجلس إدارتنا إذا أرادوا، لأنهم الجهة التي تصوّت على تشكيل مجلس الإدارة. كما أن المجتمع هو الذي يقرر حجم كتلة عناوين بروتوكول الإنترنت التي يمكن تخصيصها في أي وقت. وبذلك، فإن نموذج الحوكمة هو ذاته المعمول به هنا في ICANN، أي نموذج أصحاب المصلحة المتعددين القائم من الأدنى إلى الأعلى، وهو النموذج نفسه الذي تُدار به أعمالنا.

وقد رغبت في مشاركة ذلك حتى نكون جميعاً على دراية به. ومن منظور صانعي السياسات، وعندما يتعلق الأمر بسجلات الإنترنت الإقليمية، فمن المهم أن ندرك، بوصفنا مجتمعاً واحداً من الحكومات، أن دور سجلات الإنترنت الإقليمية هو خدمتكم، ودعم نمو مشغلي الشبكات في بلدانكم، ضمن ولاياتكم القضائية، وأن علينا العمل معاً لضمان استمرار هذا النظام في أداء عمله.

وهنا نصل إلى المرحلة التي بلغناها اليوم، فمع تغيّر المشهد العالمي، ومع نمو مؤسساتنا جميعاً وتطورها، أدركنا أن مواطن الضعف ستظل قائمة دائماً، إذ لا يوجد نظام كامل. ومن ثم، تبيّن لنا وجود نقاط ضعف، فعلى سبيل المثال، لم يفكر أحد في ما قد يحدث إذا تعطل أحد سجلات الإنترنت الإقليمية.

لم تكن قد نظرنا في هذا الاحتمال من قبل. فإذا تعطل أحد سجلات الإنترنت الإقليمية، فهل ستستمر عملية تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت؟ ونحن، بوصفنا سجلات، كيف يمكننا الحفاظ على مصدر موحد للحقيقة، يبين أي كتل من عناوين بروتوكول الإنترنت خُصصت ولمن، في حال تعطل أحد سجلات الإنترنت الإقليمية؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

دعني أقاطعك هنا لإضفاء مزيد من الوضوح أو لمحاولة تقديم مثال واضح. لنفترض أنني المدير التنفيذي لسجل عناوين الإنترنت لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وبأي قوى سحرية قد أمتلكها، أصابني الجنون فجأة، فاستوليت على جميع الأموال وذهبت لأعيش في القارة القطبية الجنوبية، وها قد اختفت الأموال، فماذا نفعل؟ وماذا يحدث للموارد التي جرى تخصيصها؟

من الواضح أن هذا طرح مبالغ فيه. إنه مجرد مثال، ويتمثل الغرض منه في الإيضاح فقط، ولا توجد أي صلة مباشرة بأي واقعة حدثت بالفعل، وإنما أتعمد المبالغة. إذاً، ماذا يحدث في البرازيل والأرجنتين والمكسيك فيما يتعلق بأرقام بروتوكول الإنترنت - الإصدار الرابع وبروتوكول الإنترنت - الإصدار السادس التي تم تخصيصها بالفعل، فضلاً عن الأموال بالطبع؟

(JIA RONG LOW)

جيا-رونغ لو

شكراً لك يا نيكو. وهذه هي الجوانب التي يتعين علينا تعزيزها بشكل أكبر، وضمان أن يستمر النظام، أي النظام العالمي ككل، في دعم عملية تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت ودقة هذا التخصيص. وهذا هو الهدف من هذه الوثيقة المتعلقة بسياسة ICP-2 ووثيقة حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية. وبناءً على ذلك، أعيد الكلمة إلى هيرفي ليتناول التفاصيل.

وسأقتصر الآن على نقطة سريعة تتعلق بالسؤال الذي طرحه نيكو حول سبب عدم إدراج اسمي ضمن لجنة عناوين منظمة دعم العناوين. وسأوضح بإيجاز تركيبة هذا الهيكل. فنحن، بوصفنا مجموعة، منظمة مصادر الأرقام، نُعد في الأساس هيئة تعاونية وللسنا كياناً مؤسساً، بل نُشكّل إطاراً تعاونياً يضم سجلات الإنترنت الإقليمية الخمسة، وتتكون منظمة مصادر الأرقام من جزأين.

يتمثل الجزء الأول في القادة المنتخبين والمعينين من المجتمع، ومن بينهم هيرفي ونواب الرئيس، وكذلك القادة الجالسون معنا هنا. وهذا يمثل أحد الجزأين. أما الجزء الآخر فهو منظمة مصادر الأرقام، حيث يُعرف هذا الفريق من القادة المنتخبين باسم مجلس الأرقام في منظمة مصادر الأرقام. وفي إطار ICANN، يضطلعون بدور مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين، ومن هنا نكون جزءًا من هيكل منظمات الدعم واللجان الاستشارية.

والآن، ضمن منظمة مصادر الأرقام، لدينا أيضًا هذا الجزء الآخر، وهو المجلس التنفيذي، ويتألف من الرؤساء التنفيذيين لسجلات الإنترنت الإقليمية. وبعبارة أخرى، فإن المجلس التنفيذي يمثل الجزء الآخر ضمن منظمة مصادر الأرقام، ونحن معًا كمجموعة واحدة نُعرف باسم منظمة مصادر الأرقام. وقد أوردت ذلك لتوضيح الصورة للجميع. ومع ذلك، أعود لأعيد الكلمة إلى هيرفي ليتناول أهمية ما نعمل عليه فيما يتعلق بسياسة ICP-2. شكرًا لكم.

شكرًا جزيلاً لك، جيا لو. نظرًا لكثرة الاختصارات المستخدمة، يمكنني أن أتفهم أن الأمر ليس سهلاً للغاية، وهناك اختصار آخر وهو سياسة تنسيق الإنترنت. تشير سياسة تنسيق الإنترنت إلى وثيقة اعتُمدت قبل 25 عامًا، وكما ذكر نيكو سابقًا، فقد شهدت هذه السنوات سواء خلال 10 سنوات أو 25 عامًا، الكثير من التطورات. ويبدو أن هذه الوثيقة قد أصبحت قديمة للغاية. فما هي سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP-2)؟ هي قائمة من المعايير لتشكيل سجل إنترنت إقليمي، أي لإنشاء سجل إنترنت.

وقد تم اعتماد هذه الوثيقة، أي سياسة ICP-2، في عام 2001. وقبل ذلك، كان قد تم إنشاء مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت Réseaux IP Européens و مركز معلومات الشبكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت، ثم جاءت ICANN. وبالتالي، لم تكن ICANN هي المصدر في هذا السياق التاريخي. وبعد ذلك، وبموجب سياسة ICP-2، تم إنشاء سجل عناوين الإنترنت لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمركز الأفريقي لمعلومات الشبكة في عام 2005. وهي في الأصل وثيقة قديمة، وهذه الوثيقة مخصصة فقط لتشكيل سجل إنترنت إقليمي جديد، لكنها

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

لا تملك أي سلطة، إن صحَّ التعبير، لمتابعة أو النظر في كيفية عمل سجل إنترنت إقليمي في الوقت الحالي، وفي الحالات القصوى، لسحب الاعتراف من سجل إنترنت إقليمي.

مشروع مراجعة سياسة ICP-2، الشريحة التالية. في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أي منذ عامين ونصف تقريبًا إن كنت محققًا، طلب منا المجلس التنفيذي لمنظمة مصادر الأرقام مهتمين. الأولى هي تقديم المشورة لكم، أي إلى المجلس التنفيذي لمنظمة مصادر الأرقام، بشأن الإجراءات الخاصة بكم للتحقق من امتثال سجلات الإنترنت الإقليمية ومعالجة ذلك على نحو مستمر، أي لضمان استمرارية العمل، إن جاز التعبير. وهذا ما قمنا به، ورأينا أن ذلك مناسب لهذا الغرض.

أما الجزء الأهم، وهو ما نعمل عليه منذ أكثر من عامين، فهو تحديث هذه الوثيقة أو تعزيزها، أي سياسة ICP-2. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. وسأمر على ذلك بسرعة، لأنه أمر تم إنجازه ونرغب في إتاحة الوقت للأسئلة. نحن الآن في المربع الأزرق، أو المستطيل، الذي نطلق عليه، ونأمل أن يكون، المراجعة النهائية، لأننا أعدنا وثيقتين أو ثلاث وثائق، بما في ذلك المبادئ، وفي كل مرة كنا نلجأ إلى المشاورات لضمان الحصول على مدخلات ودعم المجتمع بشأن هذه الوثائق. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية.

ثم الأمر نفسه، سأتناول ذلك بسرعة وسأترك لكم قراءة المراحل المختلفة لعملنا، لكنني سأنتقل إلى ما يلي في الشريحة التالية اعتبارًا من أكتوبر/تشرين الأول 2024، لأننا احتجنا إلى عام واحد لاستكمال الوثيقة الأولى. نعم، الشريحة التالية، رجاءً. أول وثيقة قمنا بصياغتها كانت قائمة المبادئ لصياغة الوثيقة الجديدة. وقد استغرق إعداد هذه القائمة عامًا كاملاً، ثم طُرحت للتشاور الأول خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2024.

وقد تلقينا 14 ردًا من ICANN وما يقارب 300 رد من مختلف المناطق، أي من سجلات الإنترنت الإقليمية. وقمنا، بالطبع، بتحليل الردود واحدًا تلو الآخر لضمان استيعاب جميع مدخلات المجتمع. واستُخدمت هذه المخرجات لبدء صياغة الوثيقة التي تحمل اسم وثيقة الحوكمة للاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية والحفاظ على هذا الاعتراف وسحبها، ويوجد رمز QR للاطلاع على قائمة المبادئ التي قمنا بإعدادها أولاً.

يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. وبعد التشاور بشأن قائمة المبادئ، تبين لنا وتعلمنا في نهاية المطاف أنه يتعين علينا توضيح دور المجتمع في كل منطقة، إذ يُعد المجتمع عنصرًا أساسيًا في ذلك. كما يتعين علينا معالجة الشواغل المتعلقة بإجراءات الاعتراف وسحب الاعتراف. وقد أضفنا كذلك دور ICANN في هذا الإطار. وكان هناك أيضًا تساؤل ومسألة تتعلق بمتطلبات الحوكمة التعاونية المشتركة والخصوصية العامة.

وكان هناك أيضًا، بالطبع، سؤال محدد بشأن المبادئ التي قمنا بصياغتها. وبعد ذلك، قمنا بصياغة الوثيقة الأولى، ويمكنكم الانتقال إلى الشريحة التالية، والتي تُعرف باسم الإصدار الأول من هذه الوثيقة، ويوجد رمز QR للوصول إليها. ومن الأمثلة على ما تم حسمه في هذه الوثيقة أننا وضعنا نطاق إدارة دورة حياة سجلات الإنترنت الإقليمية، كما أضيف الطابع الرسمي على هياكل الحوكمة، وعززنا المتطلبات التشغيلية من حيث التنفيذ، وكذلك وُضحت الأدوار والمسؤوليات والإجراءات.

وطُرحت هذه الوثيقة للتشاور المجتمعي مرة أخرى، سواء على مستوى المناطق أو داخل ICANN، ولديكم مخرجات هذه المشاورات من جانب المناطق ومن جانب ICANN على الجانب الآخر، كما يوجد رمز QR للوصول إلى الإصدار الأول. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. وبعد هذه المشاورات، صغنا الإصدار الثاني لضمان أخذ جميع الملاحظات في الاعتبار. ومع الإصدار الثاني، كانت هناك تغييرات طفيفة في العنوان، فالعنوان دائمًا له أهميته.

أضيفت مقدمة لشرح نطاق الوثيقة بشكل واضح، نظرًا لوجود العديد من الأسئلة التي لم تكن ضمن نطاقها الفعلي، لذلك كان من المهم توضيح ماهية هذه الوثيقة. كما تضمن ذلك الكثير من الشرح بشأن إجراءات التنفيذ والاعتراف وغير ذلك. يمكنكم الانتقال إلى الشريحة التالية. وبما أننا نعمل في بيئة رقمية، فإننا نحب رموز QR، ويوجد رمز QR آخر للوصول إلى الإصدار الثاني من وثيقة حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية، ولمساعدة القارئ على الاطلاع على الوثيقة ورؤية التغييرات التي أدخلت بعد الإصدار الأول.

وقد أعدنا وثيقة تتضمن التعديلات بصيغة المقارنة، ولن أتناول شرحها، لكن يتوفر رمز QR للوصول إليها. كما قدمنا، في الشريحة التالية، شرحًا للتغييرات بين الإصدار الثاني مقارنة بالإصدار الأول. وبعد ذلك، طُرحت هذه الوثيقة لمشاورات أخرى.

وقد جرى هذا التشاور خلال الفترة بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني، وتتوفر رموز QR مختلفة للمراحل المختلفة التي شرحتها. ومع ذلك، نصل إلى وضعنا اليوم. وسأعطي الكلمة إلى أمي، إن كنت أذكر بشكل صحيح، لتوضح ما هي مهامنا الحالية. شكرًا لكم.

(AMY POTER)

أمي بوتر

وعقب مشاورات المجتمع الثانية، اجتمع مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين في مونتيفيديو لمراجعة جميع الملاحظات التي تلقيناها خلال ذلك التشاور، والنظر بعناية في مختلف القضايا المطروحة. ولتعزيز الشفافية أمام المجتمعات المعنية، أعدنا تقرير حالة ونشرناه، يوضح القضايا التي ناقشناها هناك.

وفي تقرير الحالة، حددنا القضايا المفتوحة التي لا نزال ندرسها ونعمل عليها، كما استعرضنا القضايا التي توفرت بشأنها ملاحظات كافية واتفق بين أعضاء مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين بما يسمح بالمضي قدمًا نحو الصياغة. وسأستعرض معكم القضايا المفتوحة، ثم سيتناول زميلي إستيبان القضايا التي نمضي قدمًا في صياغتها. ويمكنكم الاطلاع على تقرير الحالة من خلال رمز QR.

حسنًا، وفيما يتعلق بالقضايا المفتوحة التي لا نزال نناقشها، فإن إحدى هذه القضايا هي مراجعة الاعتراف. فعندما يرغب سجل إنترنت إقليمي مرشح، أي سجل إنترنت إقليمي جديد محتمل، في الانضمام إلى نظام سجلات الإنترنت الإقليمية، فإنه يقدم مقترحًا إلى سجلات الإنترنت الإقليمية الأخرى وإلى ICANN. وتتمثل الخطوة الأولى في عملية المراجعة في أن تنتظر سجلات الإنترنت الإقليمية الأخرى في هذا المقترح، ثم تقدم توصية بشأن قبول هذا السجل الإقليمي المرشح ضمن النظام من عدمه.

وبموجب المسودة الحالية، إذا وافقت جميع سجلات الإنترنت الإقليمية على المضي قدمًا وقبول سجل الإنترنت الإقليمي المرشح، فإن المقترح يُحال إلى ICANN لاعتماده. أما إذا لم يتحقق الإجماع في تلك المرحلة الأولى، فإنه يُرفض. ومع ذلك، يُتاح لسجل الإنترنت الإقليمي المرشح الطعن أمام ICANN لطلب مراجعة استنتاجات سجلات الإنترنت الإقليمية وعملية اتخاذ القرار لديها. ويتيح هذا الإجراء حاليًا لمؤسسة ICANN الاستعانة بطرف ثالث مستقل لإجراء تلك المراجعة.

والمسألة التي لا تزال قيد النظر، والتي نحتاج فيها إلى مدخلات من ICANN، هي ما إذا كانت تفضل إسناد هذه المراجعة إلى طرف ثالث، أم القيام بها داخليًا. وهذه المسألة الأولى. حسنًا، لنفترض أن سجل الإنترنت الإقليمي المرشح قد قدم مقترحه للانضمام، ولم يتحقق الإجماع، فتم اللجوء إلى هذا المسار من المراجعة، أي تم الطعن أمام ICANN وخضع المقترح لعملية المراجعة. فإذا خلص الطرف الثالث المستقل أو ICANN، بحسب الجهة التي أجرت المراجعة، إلى أن أيًا من سجلات الإنترنت الإقليمية قد ارتكب خطأ جوهريًا في الوقائع عند إصدار توصيته أو قدم تبريرًا غير كافٍ لنتيجته، يُعاد الأمر إلى سجلات الإنترنت الإقليمية لإعادة النظر فيه.

وفي تلك المرحلة، يُخفّض شرط الإجماع ليصبح إجماعًا ناقص واحد. وبما أن عدد سجلات الإنترنت الإقليمية حاليًا خمسة، فإذا رغب سجل سادس في الانضمام، يمكنه اجتياز هذه العملية بالحصول على موافقة أربعة من أصل خمسة. ولا نزال ننظر فيما إذا كان هذا الحد مناسبًا بالفعل. وقد تلقينا ملاحظات تفيد بوجود احتمال تعارض في المصالح بين سجلات الإنترنت الإقليمية التي ستنتظر في ذلك، إذ إن العالم بأسره مشمول حاليًا ضمن نطاق السجلات الخمسة القائمة، وأي سجل جديد سيأخذ جزءًا من الولاية التي تقع ضمن نطاق سجل آخر.

ونواصل حاليًا النظر في كيفية معالجة هذه المسألة والمضي قدمًا فيها. الشريحة التالية. ويُعد مفهوم التدقيق من بين الآليات التي نعتمدها لضمان استمرار التزام سجلات الإنترنت الإقليمية بمتطلبات الوثيقة والالتزامات المستمرة التي تفرضها. فكل ثلاث سنوات، يخضع كل سجل إنترنت إقليمي لتدقيق دوري. ومع ذلك، يوجد أيضًا مفهوم التدقيق المخصص الذي يمكن الشروع فيه بوتيرة أكثر تكرارًا.

وبموجب المسودة الحالية، توجد ثلاث جهات يمكنها الشروع في تدقيق مخصص. فقد يكون ذلك من جانب أي سجل من سجلات الإنترنت الإقليمية، أو من جانب ICANN، أو من جانب مجموعة من أعضاء سجلات الإنترنت الإقليمية المعنية. فأنا من منطقة السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت، صحيح؟ فإذا رأيتم أن سجل الإنترنت الإقليمي الخاص بالسجل الأمريكي لأرقام الإنترنت لا يلتزم بأحكام الوثيقة ويتسبب فعلاً في ضرر لمجتمع السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت، وتمكنتم من الوصول إلى النسبة المحددة حاليًا، وهي 25% من

أعضاء السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت أو 2,000 عضو، أيهما أقل، فإن ذلك يمكن أن يفعل إجراء تدقيق مخصص لمراجعة مدى الالتزام.

ويمكن استخدام هذا الحد ذاته أو آلية الإجراءات القائمة أيضًا في حالات سحب الاعتراف، في ظروف أكثر تطرفًا، عندما يُعتقد أن سجل الإنترنت الإقليمي بعيد بشكل كبير عن الامتثال بما يضر بالنظام، وأن الخيار الأنسب هو سحب الاعتراف منه. وننظر حاليًا فيما إذا كانت هذه الحدود مناسبة، وما إذا كان ينبغي اعتماد حد أقل للتدقيق المخصص مقارنة بسحب الاعتراف، نظرًا لأن سحب الاعتراف يمثل إجراءً أشد من التدقيق المخصص.

وهذا جانب آخر نعمل عليه ونناقشه خلال هذا الأسبوع. فهناك إجراء وسيط يسبق سحب الاعتراف من سجل الإنترنت الإقليمي يُعرف باسم استمرارية الطوارئ. وهو إجراء يتيح لمشغل آخر التدخل وتولي المهام في حالات الطوارئ لمدة 90 يومًا، مع إمكانية تجديد هذه المدة. ويتطلب هذا الإجراء موافقة بالإجماع من جميع سجلات الإنترنت الإقليمية الأخرى للمضي في تنفيذه. ونواصل حاليًا مناقشة ما إذا كان ينبغي اعتماد حد أدنى أقل من الإجماع، وكيف يتوافق ذلك مع الحدود الأخرى المعتمدة لسحب الاعتراف والتدقيق، وهو ما نعمل على مراجعته خلال هذا الأسبوع.

(ESTEBAN LESCANO)

إستيبيان ليسكانو

وأخيرًا، لدينا بعض البنود التي قررنا استكمالها بعد المشاورة العامة وبعد المناقشات داخل مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين في مونتيفيديو العام الماضي. وهذه البنود قيد الصياغة، ونعمل على الوثيقة خلال هذا الأسبوع تحديدًا، وسأعرض لكم بعض الأمثلة. فعلى سبيل المثال، يتعلق أولها بهيكل الوثيقة. وفي هذا الصدد، تلقينا ملاحظات تفيد بأن الوثيقة معقدة أكثر من اللازم وستستفيد من إعادة هيكلتها، ولذلك نعمل على ذلك.

وتتعلق مسألة أخرى بانتقال واستمرارية خدمات سجلات الإنترنت الإقليمية، بما يتيح نقلًا سلسًا للخدمات والعمليات في حال سحب الاعتراف من أحد سجلات الإنترنت الإقليمية القائمة. وفي هذا الإطار، طلبت ملاحظات المجتمع تقديم مزيد من التفاصيل لضمان عملية الانتقال، وكذلك تمكين المجتمعات من البقاء منخرطة خلال فترة الانتقال، وحماية حقوق حاملي الموارد المتأثرين. وبناءً على ذلك، نضيف نصوصًا إلى الوثيقة في هذا الشأن.

التالي، من فضلكم. وتتعلق المسألة الأخرى بالتزامات التدقيق. إذ تنص الوثيقة على نوعين من التدقيق، التدقيق الدوري والتدقيق المخصص. وقد حددنا أن هذا النوع من التدقيق يجب ألا يقل عن مرة واحدة كل ثلاث سنوات، لكنه لا يحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها عقب التدقيق. ولذلك، ندرج في الوثيقة تعديلاً لتوضيح التزام سجل الإنترنت الإقليمي باتباع التوصيات الصادرة عن عملية التدقيق.

التالي. في هذا الصدد، تلقينا بعض الملاحظات التي تطلب أن تكون عملية التدقيق إلزامية كجزء من عملية الاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية القائمة. وبعد مناقشة مستفيضة لهذه النقطة، قررنا أنه لا حاجة لتغيير ذلك، لأن عملية سحب الاعتراف تُعد الملاذ الأخير، وكذلك لأن إدراج تدقيق في هذه المرحلة سيؤدي إلى إطالة الإجراءات. ومن ثم، نرى أن الوثيقة تتضمن قدرًا كافيًا من الوضوح في هذا الشأن، إذ إن المادة 6.2، على سبيل المثال، تنشئ بالفعل التزامًا بالمساعدة وإعادة تأهيل سجل الإنترنت الإقليمي قبل الشروع في أي إجراء لسحب الاعتراف.

التالي. وأخيرًا، فيما يتعلق بالبند الأخير قيد الصياغة، فهو، على سبيل المثال، ما أشرنا إليه سابقًا بشأن عملية إعادة التأهيل بوصفها جزءًا من سحب الاعتراف. ويندرج ذلك ضمن مفهوم سحب الاعتراف كخيار أخير، نظرًا لما يترتب عليه من آثار على سجلات الإنترنت الإقليمية، وعلى المجتمع، وعلى الخدمات المقدمة في المنطقة. وفي هذا السياق، تلقينا ملاحظات تطلب إدراج إعادة التأهيل كمرحلة ضمن عملية سحب الاعتراف. ونرى أن هذه الملاحظات صحيحة ومناسبة، ولذلك نعمل على إدراجها ضمن الوثيقة.

التالي، من فضلكم. حسناً، كما ذكر هير في سابقاً، سيكون لدينا الكثير من العمل خلال هذا الاجتماع لمؤسسة ICANN. سنعقد 10 جلسات مغلقة مخصصة لمناقشة قائمة القضايا المفتوحة وكذلك لأغراض الصياغة. كما سنعقد، على ما أعتقد، أربع جلسات مشتركة مع جهات مختلفة ضمن منظومة ICANN. وسيكون لدينا أيضًا جلستان علنيتان، جلستان إعلاميتان، لإتاحة الفرصة للمجتمع للالتقاء بمجلس العناوين في منظمة دعم العناوين ومتابعة العملية التي نعمل عليها.

التالي، من فضلكم. ما هي الخطوات التالية في هذه العملية؟ إن الفكرة، والغرض، والهدف، بعد عامين من العمل، هو أن ننهي من هذه الوثيقة هذا العام، قبل نهاية العام.

نحن نحرز تقدماً، ونسير وفق الجدول الزمني. وفي هذا الأسبوع تحديداً، سنحاول صياغة المسودة شبه النهائية (B3) أو الشروع في صياغتها.

وتتمثل الفكرة في استكمال هذه العملية بحلول الاجتماع القادم لمؤسسة ICANN في إشبيلية، لأنه بمجرد أن ننتهي نحن، مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين، من إعداد الوثيقة، يتعين علينا عرضها على المجلس التنفيذي لمنظمة مصادر الأرقام لاعتمادها، ثم على مجلس إدارة ICANN لاعتمادها أيضاً. وهذه نظرة عامة على العملية.

شكراً لكم.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

لا، لقد انتهينا. أنا متاح لعرض الأسئلة أو التعليقات. وشكراً جزيلاً لكم.

(ESTEBAN LESCOANO)

إستيبيان ليسكانو

ممتاز. شكراً جزيلاً، لهيرفي وإستيبيان والجميع. قبل أن أفتح باب التعليقات، لدي بالفعل متحدتان. وهذا سؤال لزملائي الموقرين في اللجنة الاستشارية الحكومية الحاضرين في القاعة وكذلك المشاركين عبر الإنترنت. لماذا ينبغي أن نهتم بهذا الموضوع؟ ولماذا يُعد أو ينبغي أن يُعد هذا مهماً للجنة الاستشارية الحكومية؟

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

يمكنني أن أستخدم خيالي قليلاً لمساعدتكم، مستنداً إلى المثال الذي ذكرته سابقاً، بأن نيكو هو المدير التنفيذي لسجل عناوين الإنترنت لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وقد استولى على جميع الأموال والموارد مع شركتي، وبالمناسبة أنا صديق للقاضي، إذ من الواضح أنني خضعت للملاحقة القضائية، وأنا في ورطة مع القانون، لكن تصادف أنني صديق للقاضي، وهذه الأمور تحدث أحياناً، وسيكون ذلك فضيحة سياسية كاملة بالنسبة لكم، ولوزيركم، بل وحتى لرئيسكم، وسيكون بمثابة كارثة مكتملة الأركان.

على أي حال، هذا مجرد رأيي. الكلمة لكم، ولدينا قائمة متحدثين. نرجو الإيجاز والوضوح والدخول مباشرة في صلب الموضوع. لدينا هولندا، ثم الهند، ثم المفوضية الأوروبية. تفضل الكلمة لك.

(MARCO HOGEWONING)

ماركو هوجيونيغ

شكرًا لكم أيها الزملاء. معكم ماركو، لإثبات الحضور والتدوين في محضر الجلسة، أتحدث بصفتي ممثلًا لهولندا، وليس بصفتي نائب رئيس. نحن، بطبيعة الحال، من الدول المضيفة لأحد سجلات الإنترنت الإقليمية، ولذلك نتابع هذا الموضوع باهتمام بالغ. شكرًا لكم على العرض. ونظرًا لضيق الوقت، سأطرح سؤالين سريعًا. ويمكنكم الرد كتابيًا إذا رغبتم، لكن أحد السؤالين هو أنني لاحظت أنكم أشرت إلى حالات إخفاق متعددة في عمليات التدقيق؟

هل تتضمن هذه الوثيقة بنودًا محددة توضح كيفية التعامل مع عمليات التدقيق، والإطار الزمني الذي ينبغي خلاله إجراء التصحيحات في حال إخفاق التدقيق؟ أما السؤال الثاني، والمتعلق بالجدول المعروض على شاشتنا، فهل يمكنكم التوضيح، ضمن الإطار الزمني المقترح، في أي مرحلة سيتمكن مجتمع ICANN، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية، من إبداء ملاحظاته على النسخة النهائية أثناء انتقالها عبر مسار اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؟ شكرًا لكم.

(HERVÉ CLÉMENT)

هيرفي كليمنت

شكرًا لك يا ماركو. وبالنظر إلى خبرتك، فإننا نعلم أنك على دراية تامة بنظام سجلات الإنترنت الإقليمية. وفيما يتعلق بالتدقيق، فهذا أحد الجوانب التي كانت آمي وإستييان يشيران إليها، حيث نحتاج إلى استكمال وتفصيل جوانب التنفيذ المتعلقة به بشكل أكبر. علاوة على ذلك، يهدف وجودنا هنا خلال هذا الاجتماع تحديدًا إلى بحث سبل تعزيز الترابط بصورة أعمق مع مختلف الجهات، وبوجه خاص مع اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك، فإن سؤالك وملاحظتك محل اعتبار لدينا وسيتم التعامل معهما. هل تودون إضافة شيء؟

وللإضافة، ومن منظور مجلس العناوين في منظمة دعم العناوين، فإننا لا نتوقع إجراء مشاوراة عامة جديدة، نظرًا لأننا أجرينا بالفعل ثلاث جولات من المشاورات العامة بشأن هذه الوثيقة. ومع ذلك، نعلم أنه عند إحالة الوثيقة إلى مجلس إدارة ICANN، يتعين على ICANN اتباع إجراءات الاعتماد العامة المعمول بها، غير أن إطلاق دورة جديدة من المشاورات العامة ليس من اختصاصنا.

(ESTEBAN LESCANO)

إستيبان ليسكانو

شكرًا جزيلاً. التالي هو ممثل الهند.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا لك، نيكو، وشكرًا للمندوبين على توضيح كل ذلك. وردًا على ما طرحه نيكو بشأن سبب اهتمام الحكومات بهذا الأمر، أرى أنه عندما نناقش هذا الموضوع، فإننا لا نسعى إلى الاضطلاع بدور في حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية، فليس هذا هو الهدف. ومع ذلك، يظل الأمر مهمًا، لأن عناوين بروتوكول الإنترنت مورد بالغ الأهمية، بل تُعد منفعة عامة. وإذا تُركت هذه المنفعة العامة بالكامل لأغراض تحقيق الربح، فقد رأينا بالفعل نتائج ذلك.

سوشيل بال

ومن ثم، يتعين علينا التأكد من وجود آليات كافية، وهذا هو السبب في طرح هذه المشاورات. ولدي ملاحظتان فقط. أولاً، ومع الشكر لكم، أننا إذ ننظر في جانب المساءلة ضمن إطار الحوكمة، وفيما يتعلق بمسألة سحب الاعتراف، يبدو أن الأمور تسير على نحو جيد، وأرى أن حد 25 مناسب، ومع ذلك، ما زلنا بحاجة إلى تطوير معايير موضوعية، إذ في المجال المؤسسي المعتاد، عند تنفيذ أي عقد، نعتمد عادةً اتفاقيات مستوى الخدمة، وقد قدمنا هذه الملاحظة.

أنا لا أقول إنه ينبغي أن نحاول وضع اتفاقيات مستوى خدمة لهذه المعايير العامة الرئيسية التي سيقمها التدقيق فعليًا، أو التي سيستند إليها المجتمع في تقييمه. ينبغي نشر هذه المعايير الرئيسية ضمن اتفاقيات مستوى الخدمة من قبل سجلات الإنترنت الإقليمية بشكل علني، حتى يتمكن المجتمع من الاطلاع عليها، ومن ثم يمكنه أن يقرر ما إذا كان ينبغي المضي في الاعتراف أو عدمه. وإلا فإن الأمر سيكون أشبه بالتصويب في الظلام. لماذا يُفترض

فجأة، في تقديري، أن لا تلوح أي حكمة للمجتمع تجعله يدرك ضرورة المضي في مقترح سحب الاعتراف؟

هذا هو أحد الجوانب. وأعتقد أننا قدمنا هذه الملاحظات من قبل. لكنني لا أقول إن ذلك يمكن أن يتم دفعة واحدة، سيكون ذلك مسارًا، لكن ينبغي اتخاذ الخطوة الأولى على الأقل، فيما يتعلق بالمعايير الأساسية العامة التي يجب متابعتها، والتي ينبغي مراقبة سجلات الإنترنت الإقليمية على أساسها، أو أن تكون خاضعة للمساءلة أمام المجتمع بشأنها. أما الجانب الآخر فيتعلق بإطار الحوكمة. شكرًا لكم على استيعاب ما قدم من ملاحظات، لكنني ما زلت أرى أن مقترحاتنا لم تُؤخذ بالكامل في الاعتبار، لأن إطار الحوكمة هذا لا يعكس بعد نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي تتبناه ICANN ونؤكد عليه كثيرًا.

ولا يزال سجل الإنترنت الإقليمي هنا هو في الأساس الحكم في قضيته. وغداً قد تُظهر الأطراف المتعاقدة أنها الجهة التي ستقرر ما إذا كان ينبغي إجراء أي تعديل على العقد أم لا. وعندما أقول ذلك، لا أقصد أن هناك أي مجال خدمي أو منطقة جغرافية غير مخدومة، هذا ليس المقصود. فكل شيء مخدوم على نحو جيد للغاية، وسجلات الإنترنت الإقليمية تقوم بعمل ممتاز. ولكن ينبغي أن تتم عملية اعتماد الاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية من خلال جهة متعددة أصحاب المصلحة.

يمكن أن يكون سجل الإنترنت الإقليمي طرفًا معنيًا مهمًا هناك، وإلا فإن نهج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN سيبقى محصورًا في مجلس الإدارة فقط. ولذلك، من المهم أن تُنقل هذه المبادئ إلى كل طرف معني، بحيث — لا يمكنني أن أكون الحكم في قضيتي، وهذه هي الفكرة الأساسية. تقليل عدد من يُعدون حكمًا بواحد لا يفيد. وهذا هو معنى الإجماع ناقص واحد، وبالتالي حتى ذلك لا يفيد.

وعندما أقول ذلك، لا أقصد أن يكون هناك لجنة مراجعة مستقلة تعمل في عزلة تامة، فهذا ليس المقصود. وإنما المقصود هو جعل العملية أكثر اعتمادًا على نهج أصحاب المصلحة المتعددين. بأن يكون لمنظمات الدعم دور، وأن يكون للجان الاستشارية دور، بما يضمن نطاقًا أوسع من التشاور. هذا كل ما في الأمر. شكرًا جزيلاً.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

هل يمكنك أن تختصر؟ حسنًا، لأن لدي مداخلة أخرى من المفوضية الأوروبية، ثم علينا أن نختتم لأننا تجاوزنا الوقت بالفعل. جيما، تفضلي رجاءً.

(GEMMA CAROLILLO)

جيما كاروليلو

شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس. معكم جيما كاروليلو من المفوضية الأوروبية. أشكركم على هذا العرض القيم، وأرى أنكم قدمتم صورة شاملة وواضحة عن الوضع الحالي. وإذا كنت قد فهمت بشكل صحيح، فلن تكون هناك جولة ثالثة من التعليقات العامة، وأنكم تعملون حاليًا على استكمال الصياغة النهائية، وبالتالي سيتعين علينا التنسيق مع ICANN لمعرفة ما إذا كانت هناك مرحلة مناسبة يمكن للجنة الاستشارية الحكومية أن تتدخل فيها.

ونحن من بين الجهات التي شاركت في التعليقات العامة إلى جانب ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأنتم على دراية بأننا أثّرنا مسألة الحدود الخاصة بالاعتراف وسحب الاعتراف. وأفهم أن مسألة سحب الاعتراف لا تزال قيد النقاش حاليًا، لكننا تناولنا أيضًا مسألتين أخريين تتعلقان بمبدأ عام قد يكون من المفيد إدراجه، سواء ضمن إطار الحوكمة أو في مرحلة التنفيذ، بما يعزز السلوكيات الفعالة ويحد من السلوكيات المضاربية، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز نشر بروتوكول الإنترنت - الإصدار السادس.

وهناك نقطة أخرى نود التأكيد عليها مجددًا باعتبارها مهمة، وأعتقد أن الزملاء من الهند قد أشاروا إليها أيضًا، وهي أهمية إشراك الحكومات وأصحاب المصلحة على نطاق أوسع، بحيث يتوصل إلى آلية، ربما في مرحلة التنفيذ، أو عند الاعتراف بسجل أو سحب الاعتراف منه، ولا سيما من الأقاليم المتأثرة، لأن ذلك ينبغي أن يتم في إطار عملية قائمة على أصحاب المصلحة المتعددين. شكرًا جزيلاً.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك ممثل المفوضية الأوروبية. جيا، باختصار وبشكل مباشر، من فضلك.

(JIA RONG LOW)

جيا-رونغ لو

شكرًا لكم. أود فقط أن أعكس سريعًا، حتى يكون واضحًا للجميع، أننا استوعبنا ملاحظات أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. أقدر جميع هذه الملاحظات. أعتقد أن ممثل هولندا طرح سؤالاً حول توضيح كيفية التعامل مع التدقيق والمعايير والإطار الزمني، وهو قريب جدًا من سؤال ممثل الهند بشأن اتفاقيات مستوى الخدمة، أي ما هي المعايير.

وأرى أنه من المفيد النظر في هذا، لأننا نناقش ما إذا كان ذلك يدخل ضمن التنفيذ أم ينبغي أن تتضمنه الوثيقة نفسها. وأرى أن هذه نقطة يمكننا أن نأخذها معنا. أما النقطة الثانية فتتعلق بالعملية، وما إذا كان ينبغي أن تكون في صورتها الحالية أكثر اعتمادًا على نهج أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما ما يتعلق بمبدأ الإجماع ناقص واحد، وقد أخذنا هذه الملاحظة.

سننظر في ذلك ونرى إن كان هناك سبيل للمضي فيه معًا، لأن ذلك طرح من الهند، وأظن أن المفوضية الأوروبية قالت الشيء نفسه، كما طرح أيضًا تساؤل بشأن دور الحكومات، لا سيما في الأقاليم المتأثرة. ومن المفيد لنا أن نأخذ هذه النقاط معنا. وأود فقط أن أوضح أننا أخذنا هذه النقاط من اللجنة الاستشارية الحكومية، وسنرى كيف يمكن العمل عليها. شكرًا جزيلاً.

(NICOLAS CABALLERO)

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً. أتفق معك. كان ينبغي أن نخصص وقتًا أقل للعروض ووقتًا أطول للنقاشات، لكن هذا درس مستفاد، وهذا كل ما يسمح به الوقت حاليًا. شكرًا جزيلاً لكل من هيرفي وجيا وإستيبيان وآمي. معذرةً. شكرًا جزيلاً لكم جميعًا. سنأخذ الآن استراحة غداء. يرجى العودة إلى القاعة في الساعة 1:15 للجلسة التالية، والتي ستكون حول القبول الشامل. شكرًا جزيلاً لكم جميعًا. استمتعوا بتناول وجبة الغداء. وشكرًا لكم مرة أخرى.

[انتهاء التدوين]